تواصل بين الرئيس العراقي والصدر لإقالة عبد المهدي خلال أيام

العراق : مقتل محتج وإصابة العشرات بعد محاولة الوصول إلى سفارة إيران

جانب من تظاهرات العراق

إسعاف مصاب بإحدى التظاهرات بالعراق

بغداد – «وكالات» : قالت مصادر إعلامية، إن شخصاً قتل وأصيب عشرات المتظاهرين، الأربعاء، بعد تفريق قوات الأمن العراقية محتجين كانوا يحاولون الوصول إلى السفارة الإيرانية، في بغداد.

وأكدت المصادر، أن قوات الأمن أطلقت قنابل الغاز عند جسر السنك الرئيسي في بغداد، ما أسفر عن مقتل شخص، وإصابة العشرات بالاختناق، وفق ما نقل موقع قناة «الحرة».

وكسر العراقيون على مدى الليلتين الماضيتين حظر التجول، باحتشادهم في ساحة التحرير في بغداد وفي مدن جنوبية عدة مؤكدين بأنهم لن يقبلوا بأقل من رحيل جميع المسؤولين، مع أنباء عن توجه رئيس الوزراء عادل عبد المهدي إلى الاستقالة.

ومنذ بداية الحراك الشعبي في 1 أكتوبر في العراق، قتل 240 شخصا وأصيب أكثر من 8 آلاف بجروح، عدد كبير منهم بالرصاص الحي.

من ناحية أخرى لا يزال مصير رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي، الأربعاء، بين أيدي شركائه في البرلمان الذين يناقشون سحب الثقة منه، مع اتساع الاحتجاجات في الشارع الذي يواصل المطالبة بإسقاط النظام، بعد مقتل 240 شخصاً في التظاهرات وأعمال العنف.

وباحتشادهم في ساحة التحرير في بغداد، وفي مدن جنوبية عدة، كسر العراقيون على مدى الليلتين الماضيتين حظر التجول، وهم يراقبون المناورات السياسية، مؤكدين في الوقت نفسه أنهم لن يقبلوا بأقل من رحيل جميع المسؤولين.

ليبلأ، قال هادي العامري القائد شبه العسكري في البرلمان الذي أيد عبد المهدي من قبل، إنه يوافق على العمل مع الزعيم الشيعي المؤثر مقتدى الصدر، الذي يدعو منذ بداية هذا الشهر إلى استقالة الحكومة.

وحث مقتدى الصدر الأربعاء العامري، على التحرك للجنب «تحويل العراق إلى سوريا أو اليمن»، وهما دولتان تحول فيهما التمرد ضد السلطة إلى حرب أهلية.

وكان رئيس الجمهورية برهم صالح، عقد مشاورات ليل الثلاثاء الأربعاء مع العامري ورئيس البرلمان محمد الحلبوسي، لمناقشة استقالة رئيس الوزراء، حسب ما قال مصدر حكومي عراقي.

وكان الصدر والعامري، الشريكان الرئيسيان لرئيس الوزراء عادل عبد المهدي، اتفقا ليلة الثلاثاء، على التعاون لـ«سحب الثقة» من رئيس الحكومة المستقل الذي يطالب الشارع بإسقاطه منذ مطلع أكتوبر الجاري.

وأصبح مصير عبد المهدي الأربعاء بين يدي البرلمان الذي لا تزال جلساته مفتوحة حتى إشعار آخر.

وكان البرلمان دعا عبد المهدي للحضور إلى البرلمان «فورا»، لما قد يتحول إلى جلسة مساءلة وتصويت على سحب الثقة، حسب العديد من النواب.

لكن رئيس الحكومة لم يعلق حتى الآن على الدعوة، كما أن البرلمان لم يحدد موعدا لالتئام مشرعيه لاستئناف جلسته.

ولكن أثير مالك الذي جاء من الديوانية، جنوب بغداد، للانضمام إلى المتظاهرين في ساحة التحرير، اعتبر، أن «الشعب هو مصدر السلطات، هو من أتى بكل هؤلاء إلى السلطة».

وأضاف هذا العراقي «يريدون استبدال عبد المهدي بشخص من حزب آخر سيكون مثله».

أما حسين نوري، المتظاهر الآخر، فقال: «نريد استعادة بلدنا الذي سرقوه منا».

ولفت علاء خير إلى أنه «بسببهم لدينا نقص في المدارس والمستشفيات، لذا عليهم أن يستقيلوا جميعهم وأن تتشكل حكومة إنقاذ وطني».

وزارت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ساحة التحرير، الأربعاء.

ويفصل جسر الجمهورية بين المنطقة الخضراء أين المقار الحكومية، وساحة التحرير مركز الحراك، وهناك تمطر القوات الأمنية المتظاهرين بين الفينة والأخرى بالغاز المسيل للدموع، لثنيهم عن التقدم.

ومنذ بداية الحراك الشعبي في 1 أكتوبر الجاري، احتجاجاً على غياب الخدمات الأساسية، وتفشي البطالة، وعجز السلطات السياسية عن إيجاد حلول للأزمات المعيشية، قتل 240 شخصا وأصيب أكثر من 8 آلاف بجروح، عدد كبير منهم بالرصاص الحي.

وشهدت التظاهرات المطلبية أيضا سابقة في العنف بالتعاطي معها، إذ سقط 157 قتيلا في الموجة الأولى منها بين 1 و6 من أكتوبر الجاري، و83 قتيلا حتى الآن في الجولة الثانية التي بدأت مساء الخميس.

ويرى عراقيون أن عبد المهدي المستقل وغير المدعوم حزبيا أو شعبيا، لا يزال رهينة زعماء الأحزاب الذين أتوا به إلى السلطة.

والتهم الموجهة إلى الطبقة السياسية في العراق هي التقصير في توفير الوظائف والخدمات، وملء جيوب المسؤولين بأموال الفساد الذي كان سبب تبخر أكثر من 450 مليار دولار في 16 عاما، حسب أرقام رسمية.

وقالت الباحثة في معهد الأزمات الدولية ماريا فانتابي، إن استقالة أو إقالة عبد المهدي «سينظر إليها على أنها نقطة تحول من قبل المتظاهرين».

لكن ذلك قد يؤدي إلى «استراحة» الحراك أكثر منه «نهاية للحراك»، وفق فانتابي، إذ باحتلالهم الساحات في المدن الكبيرة من البلاد، «يؤكد العراقيون وجودهم في وجه مسؤوليهم».

وشددت الباحثة على أن «انتخابات مقبلة وفق القانون الانتخابي نفسه، ستأتي بنفس الوجوه إلى البرلمان وستؤدي إلى التحالفات نفسها لتعيين رئيس للوزراء»، في برلمان منقسم، يتبادل أعضاؤه الاتهامات بالولاء لإيران.

كما كشف مصدر سياسي عراقي عن وجود تواصل بين الرئيس العراقي، برهم صالح، وزعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، لإقالة رئيس الحكومة عادل عبد المهدي خلال أيام.

وقال المصدر لقناة «روسيا اليوم»، الأربعاء: «التواصل كان موجودا في وقت سابق بين صالح والصدر، لكنه عُزز الثلاثاء الماضي واليوم عندما عاد زعيم التيار الصدري من إيران»، مبينا أن «الطرفين يبحثان إقالة عبد المهدي داخل قبة البرلمان».

وأضاف المصدر: «من الممكن أن تشهد الساعات المقبلة موقفا من الرئيس العراقي برهم صالح يتعلق بمصير حكومة عبد المهدي».

وفي وقت سابق، اعتبر زعيم التيار الصدري وائتلاف «سائرون» مقتدى الصدر، أن عدم استقالة رئيس وزراء العراق الحالي عادل عبد المهدي، سيحول البلاد إلى سوريا أو اليمن.

وسبق أن دعا الصدر رئيس الحكومة عبد المهدي إلى الاستقالة، على خلفية الاحتجاجات المستمرة في العراق والتي أودت بحياة مئات الأشخاص، وإلى إجراء انتخابات تشريعية مبكرة تحت رقابة أممية وبمدد غير طويلة، مشددا على أن تستغل فترة الإعداد والتحضير لذلك في اتخاذ التدابير اللازمة «لتغيير مفوضية الانتخابات وقانونها وعرضه على الشعب».

قتلى وجرحى جراء انفجار سيارة مفخخة في عفرين السورية

انفجار سيارة مفخخة في مدينة عفرين السورية

دمشق – «وكالات» : أفاد مصدر طبي بسقوط قتلى وجرحى جراء انفجار سيارة مفخخة في مدينة عفرين بريف حلب الشمالي صباح أمس الخميس.

وقال المصدر، إن «5 أشخاص على الأقل قتلوا وأصيب أكثر من 11 آخرين في انفجار سيارة مفخخة وسط سوق بيع الخضار المركزي في مدينة عفرين».

وأضاف المصدر أن فرق الإسعاف والدفاع المدني تعمل على نقل الضحايا وإطفاء الحرائق، مشيراً إلى أن الانفجار خلف أضراراً مادية كبيرة في المركبات والمحال التجارية وسط السوق.

وتشهد مدينة عفرين تفجيرات متكررة، كان أعنفها انفجار سيارة مفخخة في 11 يوليو الماضي استهدف منطقة يعيش فيها مهجرو غوطة دمشق الشرقية، وأسفر عن مقتل 11 شخصاً فضلاً عن إصابة أكثر من 17 آخرين.

وتتهم فصائل المعارضة المسلحة الوحدات الكردية بالوقوف وراء تلك التفجيرات.

وتسيطر فصائل المعارضة المدعومة من الجيش التركي على منطقة عفرين منذ منتصف شهر مارس من عام 2018 بعد «عملية غصن الزيتون»، التي أطلقتها تركيا وانتهت بخروج الوحدات الكردية من المدينة.

الجمعية الوطنية الفرنسية تدين التدخل العسكري التركي في سوريا

باريس – «وكالات» : أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية، مجلس النواب، بالإجماع قرارا يدين الهجوم العسكري التركي شمال شرق سوريا، وأكد النواب بمختلف اتجاهاتهم «إدانتهم» للعملية.

وتقدمت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية ماريبل دي سارنيز، بمشروع القرار غير ملزم وقعه رؤساء 8 مجموعات سياسية. ونال مشروع القرار موافقة 121 نائبا.

وجاء في القرار، أن الجمعية الوطنية «تدين بحزم» هجوم تركيا في 9 أكتوبر الجاري، و«تطالب بوقف الأعمال العسكرية على الفور»، و«تؤكد دعمها الكامل لقوات سوريا الديموقراطية، ومن ضمنها الأكراد، مع حلفائهم العرب، الذين سيبقون على الدوام حلفاءنا في محاربة داعش».

وقالت سارنيز بعد التصويت على مشروع القرار: «حتى الآن سقط مئات القتلى، وهناك نحو 300 ألف شخص أجبروا على النزوح، كما سُجلت تجاوزات غير مقبولة يواصل ارتكابها عناصر تابعون للجيش التركي» كما حيت موقف الجمعية الموحد من هذه المسألة.

وتابعت، أن «موافقنا من الإدانة الجماعية اليوم لا بد أن تترجم بأعمال حازمة».

وأجمع المتكلمون على دعم مشروع القرار، وأسف البعض لموقف أوروبا التي تحولت في رأيهم الى «متفرجة» على ما يحصل في شمال سوريا.

من جهته قال وزير الخارجية جان إيف لودريان، إن الوضع في شمال سوريا «خطير جدا» ويمكن «أن يطيح بخمسة أعوام من العمل ضد داعش».

وكان مجلس الشيوخ الفرنسي صوت أيضا بالإجماع في الأسبوع الماضي على مشروع قرار يندد بالهجوم التركي، ويدعو إلى مبادرة أوروبية أو دولية لوقفه.

عودة تدريجية للحياة الطبيعية.. رغم استمرار الأزمة السياسية

عون: «ستكون للبنان حكومة نظيفة»

الرئيس اللبناني ميشال عون

بيروت – «وكالات» : قال الرئيس اللبناني ميشال عون، إن الحراك الشعبي الذي بدأ في 17 أكتوبر الجاري فتح الباب أمام الإصلاح الكبير، مؤكدا أنه ستكون للبنان حكومة نظيفة.

جاءت تصريحات الرئيس عون في لقاء بوفد المجلس التنفيذي الجديد للرابطة المارونية برئاسة النائب السابق نعمة الله أبي نصر، حسب بيان لرئاسة الجمهورية اللبنانية.

وقال عون: «ستكون للبنان حكومة نظيفة»، معتبرا «أن ما حصل في الشارع فتح الباب على الإصلاح الكبير، وإذا برزت عوائق، فإن الشعب في حالة ترقب ومتحفز وسينزل إلى الشارع مجددا».

وأشار الرئيس عون إلى «أن مكامن الفساد معروفة، ويجب محاسبة الفاسدين ومحاكمتهم، وعلى من يشتكي من الفساد، أن يقدم إثباتات عمّا يرتكبه الفاسدون أمام القضاء المختص، لا الاكتفاء بمجرد الكلام العام عن الفساد في الصالونات».

وأوضح الرئيس عون، «اليوم لن ننتظرهم وسنقوم بما يجب القيام به».

وشدد الرئيس اللبناني على «أنه من الآن وصاعدا تغيّر الجو الاجتماعي وصار اللبنانيون يصرخون معنا بما نطالب به في توجهاتنا».

وكان رئيس الحكومة سعد الحريري قد أعلن الثلاثاء، استقالة حكومته «تجاوبا مع إرادة الكثير من اللبنانيين الذين نزلوا إلى الساحات لمطالبوا بالتغيير، والتزاما بضرورة تأمين شبكة أمان تحمي البلد في هذه اللحظة التاريخية»، وذلك بعد 13 يوما من الاحتجاجات الشعبية.

ونجحت القوى الأمنية الأربعاء، في فتح غالبية الطرقات التي أغلقها المعتصمون في كافة المناطق اللبنانية احتجاجا على فرض الضرائب، وللمطالبة باستقالة الحكومة، وتغيير السلطة السياسية، ومحاسبة الفاسدين، واستعادة الأموال المنهوبة، وتشكيل حكومة تكنوقراط.

من ناحية أخرى بدأت الحياة في لبنان تعود إلى طبيعتها تدريجياً، بعد أن فتح المتظاهرون الطرقات، غداة إعلان رئيس الوزراء سعد الحريري استقالة حكومته، بعد 13 يوما من احتجاجات شعبية غير مسبوقة عمت كافة المناطق اللبنانية.

ورغم ذلك، شدد بعض المحتجين على أن الاستقالة لا تكفي ليخرجوا من الشارع، في ظل غموض يحيط بكيفية الخروج من الأزمة السياسية والاقتصادية، وشكل الحكومة المقبلة، وسط دعوات إلى أن تكون حكومة اختصاصيين.

ومن الناحية الدستورية، تتحول الحكومة الحالية إلى تصريف الأعمال، على أن تبدأ استشارات نيابية لتكليف شخص جديد تشكيل حكومة جديدة.

ومن المقرر أن يوجه رئيس الجمهورية ميشال عون رسالة إلى اللبنانيين في الثامنة من مساء الخميس، «بمناسبة الذكرى الثالثة لتوليه سلطاته الدستورية، يتناول فيها التطورات الراهنة»، وفق ما أعلنت الرئاسة.

فتح الطرقات

وعلى الأرض، استجاب بعض المعتصمين لدعوة قيادة الجيش الأربعاء إلى فتح الطرقات، فيما فتح الجيش الطريق السريع في محلة جل الديب بإزالة الخيام وأثاث المحتجين، وفق شهود في المنطقة.

ومعظم الطرقات التي قُطعت، هي طرق رئيسية تربط مناطق في شمال وجنوب لبنان بالعاصمة.

ولجأ المعتصمون إلى هذه الطريقة لزيادة الضغط على السلطة للاستجابة إلى مطالبهم، لكنها أثارت استياء البعض.

وعلى جسر الرينغ، الذي يصل غرب بيروت بشرقها، رفضت مجموعة من المتظاهرين فتح الطريق رغم مفاوضات مع قوى الأمن. لكن مجموعة أخرى نجحت في إقناعهم وفتحت الطريق أخيرا.

وقال ناجي، أحد المعتصمين على الجسر: «قررنا البقاء على أطراف الطريق، لتكون جاهزين للتحرك فورا ضد أي قرارات سياسية، والتوجه إلى وسط الطريق من جديد».

وفي منطقة الجية في جنوب لبنان، اصطدم متظاهرون بعد الظهر بعناصر من الجيش كانوا يحاولون فتح الطريق السريع الذي يصل مدينة صيدا ببيروت.

وبالإضافة إلى فتح الطرقات، أعلنت المصارف والمدارس، والجامعة الرسمية نيتها فتح أبوابها في الأيام المقبلة، بعد أكثر من 10 أيام من إغلاقها.

وأعلنت جمعية مصارف لبنان، أن المصارف ستستأنف «العمل الطبيعي ابتداءً من اليوم الجمعة».

ودعا وزير التربية والتعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال أكرم شهيب «جميع المدارس، والثانويات، والمعاهد الرسمية والخاصة، والجامعات، إلى استئناف التدريس صباح الخميس، وتكثيف الدروس، والتمديد في العطلة الأسبوعية حيث تدعو الحاجة».

وبدت بيروت الأربعاء مختلفة عن الأسبوعين الماضيين، إذ شهدت حركة سير نشطة وإعادة فتح محلات تجارية.

وأوقفت كذلك وسائل الإعلام المحلي خلال النهار بثها المباشر للتظاهرات، الذي تواصل على مدى الأسبوعين الماضيين.

وقال شربل، المتظاهر في ساحة الشهداء، إن «الاستقالة ليست كافية لنخرج من الشارع، لكن تكفي لتعيد فتح الطرقات»، مشددا على ضرورة «مواصلة الضغط».

وفيما تختلف المطالب بين منطقة وأخرى وأحيانا بين شخص وآخر، إلا أن معظم المتظاهرين يرون أن المرحلة المقبلة يجب أن تتضمن أولا تشكيل حكومة اختصاصيين، وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، وإقرار قوانين استعادة الأموال المنهوبة، ومكافحة الفساد.

وفي مطلع الأسبوع الماضي، أعلن الحريري ورقة إصلاحات اقتصادية في محاولة لامتصاص غضب الشارع.

لكن المتظاهرين اعتبروا أن ورقة الإصلاحات تأخرت، ولا تلبي طموحاتهم، وواصلوا قطع الطرق والمطالبة برحيل مكونات الطبقة السياسية.

وغداة الاستقالة، بدت معالم المرحلة المقبلة غامضة تماما في ظل ظروف اقتصادية صعبة تعيشها البلاد.

وبعدما طلبت رئاسة الجمهورية الأربعاء من الحكومة «الاستمرار في تصريف الأعمال» حتى تشكيل حكومة جديدة، قال الرئيس ميشال عون في لقاء مع وفد من الرابطة المارونية: «ستكون للبنان حكومة نظيفة»، وفق حساب الرئاسة على تويتر.

من جهته، طلب رئيس مجلس النواب نبيه بري الإسراع في تشكيل الحكومة، وأبدى خشية من الضغوطات، وفق ما أعلن النائب علي بزي المنتمي إلى كتلة حركة أمل في مجلس النواب، دون أن يضيف مزيدا من التفاصيل.

ورأى مدير ملف لبنان في مجموعة الأزمات الدولية هايكو ويمان، أن الوقت غير متاح الآن «للألاعيب السياسية القديمة، بسبب ضغط الشارع، والخشية من انهيار اقتصادي».

واعتبر أن الأمر سيفرض «تشكيل حكومة سريعا»، مؤلفة من اختصاصيين، وخالية «من الحرس القديم».

على الصعيد الدولي، شدد رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في لبنان في بيان، على «ضرورة تشكيل حكومة جديدة دون تأخير، وبتطبيق إصلاحات هيكلية».

واعتبرت السفارة البريطانية في بيروت الأربعاء، أن «لبنان يحتاج إلى حكومة قادرة وبشكل عاجل على تقديم إصلاحات حيوية وضرورية، لإنشاء بلد أفضل للجميع».